Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **لبنان**

منظّمات المجتمع المدني اللبنانية وحماية حرّية التعبير في لبنان

المشاركة والاستراتيجيات والتحدّيات التي واجهت منظّمات المجتمع المدني اللبناني في حماية التعبير الرقمي والإلكتروني في لبنان

| أليكسي توما، داني يونس، إليز دومرغ |

خلفية

شكّلت وسائل الإعلام التقليدية، مثل الصحف والمحطّات الإذاعية والتلفزيونية المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات على مدى أجيال، بحيث باتت تتمتّع بشهرة خاصّة في الشرق الأوسط. لكن مع ظهور الإنترنت في السنوات الثلاثين الماضية، تضاءلت هيمنة هذه القنوات الإعلامية لصالح الوسائط الرقمية والبديلة، التي تتسم بقيود أقل على المحتوى وبإصدارات أكثر تنوّعًا. وفقًا لدراسة أجريت في العام ٢٠١٧، فإن ٧٩٪ من اللبنانيين يستخدمون الإنترنت مرّة واحدة، على الأقل، يوميًا للحصول على الأخبار أو العناوين الرئيسية (SKeyes، من دون تاريخ). أدّى التدفّق الواسع والمفتوح والسريع للمعلومات عبر الإنترنت إلى جعل وسائل التواصل الاجتماعي منصّة ذات أجندة غير مُقيّدة في الغالب، على عكس القنوات التقليدية. إلى ذلك، يعتقد ٧٥٪ من المقيمين في لبنان أن وسائل التواصل الاجتماعي مصدر مهمّ للمعلومات (Skeyes، من دون تاريخ). فيما كشف الربيع العربي عن قوّة وسائل التواصل الاجتماعي كأداة بيد المواطنين للتعبير عن آرائهم بشكل علني وإطلاق دعوات للتظاهر وتحدّي الحكومات (فارغاس، ٢٠١٢). من هنا، كثّفت الحكومات جهودها بعد الربيع العربي لتقييد حرية التعبير في الفضاء الرقمي لتقييد المعارضة. وفي هذا السياق، نالت حرّية التعبير في لبنان نصيبها من الرقابة والقمع السياسيين.

لجأ مختلف السياسيين والموظّفين العامّين ورجال الدين والمؤسّسات الدينية في لبنان إلى قمع حرّية التعبير للحدّ من الانتقادات التي تطالهم. في الواقع، تُعرف وسائل الإعلام اللبنانية التقليدية[1] بعلاقاتها المباشرة أو غير المباشرة مع الأوليغارشية السياسية، وقد أظهرت الأحزاب السياسية المُهيمنة سلطتها على صناعة الإعلام في مختلف مراحل التاريخ اللبناني المعاصر[2]، الذي اتسم بتخويف الصحافيين واغتيالهم ونفيهم، بالإضافة إلى إغلاق المؤسّسات الإعلامية، واستمرار قمع حرّة التعبير، لا سيّما في المجال الرقمي، خلال المرحلة الراهنة.

سجّل العام ٢٠١٨ فقط نحو ٤١ حالة اعتقال مُرتبطة بحرّية التعبير عبر الإنترنت طالت صحافيين وناشطين ومواطنين، بالإضافة إلى ٢٠ حالة خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠١٩ (SMEX، ٢٠١٩)، ومن الأمثلة عن ذلك، ما حصل مع مراسل قناة الجديد التلفزيونية آدم شمس الدين في مواجهة جهاز أمن الدولة، على خلفية نشره انتقادًا على حسابه الشخصي على فايسبوك ضدّ هذا الجهاز الذي اعتقل رسّام أوشام سوري بتهمة «الإرهاب البيولوجي». إذ واجه المراسل محاكمة عسكرية، علمًا أنه لم يُستدَعَ وفق الأصول التي ينصّ عليها قانون العقوبات، ومع ذلك صدر بحقّه حكم غيابي بالسجن لمدّة ثلاثة أشهر. استخدم شمس الدين حقّه في استئناف الحكم، وأُجبرت المحكمة العسكرية على إسقاط التُهم ضدّه بعد إعادة المحاكمة[3]. وفقًا لمدير المفكّرة القانونية ورئيس تحريرها نزار صاغية (٢٠١٩) «أظهر شمس الدين شجاعة استثنائية (بالدفاع عن شخص ليس لديه أي سلطة للدفاع عن نفسه) ضدّ قوة مؤثّرة يمكن وصفها من دون أي إحساس بالذنب بأنها خسيسة».

على الرغم من صيت لبنان كمنارة لحرّية التعبير في المنطقة، إلّا أن منظّمات المجتمع المدني مثل ALEF وCLDH وSMEX وSKeyes تعمل على أرشفة انتهاكات حرّية التعبير والمساعدة والمناصرة في هذه القضايا، لا سيّما تلك المتعلّقة بالتشهير والقدح والذم.

جهود المجتمع المدني

تتشارك منظّمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال في اتباع تكتيكات مماثلة وفي تبادل المعلومات حول آخر الأخبار والتطوّرات، ولكنّها في الوقت نفسه تتنافس فيما بينها. على سبيل المثال، تتنافس المفكرة القانونية وSMEX مع SKeyes ومؤسّسة مهارات للحصول

١ أي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة.

٢ (١) قبل الحرب الأهلية، (٢) الحرب الأهلية، (٣) الوصاية السورية، (٤) بعد اغتيال رفيق الحريري، (٥) بعد فترة الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية (شهد الوضع السياسي لبناني مرحلة من الفراغ الرئاسي امتدّت لنحو ٢٩ شهرًا بسبب المشاحنات السياسية، وأتبعت بفترة من الفراغ الحكومي).

٣ مقابلة شخصية مع آدم شمس الدين.

على تمويل من الاتحاد الأوروبي[٤]. تعتقد منظّمات المجتمع المدني أن نقص التمويل حصر دورها في مراقبة الحالات وتقديم مساعدة قانونية محدودة للمتضّررين. يدّعي مدير SKeyes، أيمن مهنا، أن منظّمات المجتمع المدني تبذُل أقصى ما في وسعها، بالنظر إلى الوضع الحالي للبلاد، لكنّها ليست مؤثّرة بما يكفي لتحدّي السياسات الحالية.

يهدف SKeyes، وهو برنامج أساسي داخل مؤسّسة سمير قصير، إلى الدفاع عن الصحافة والحرّية الثقافية في الشرق الأوسط، وتعزيز حرّية التعبير (SKeyes، من دون تاريخ). يعمل SKeyes وفقًا لثلاث ركائز: الحماية، والبحث والرصد، والمناصرة، ويقدّم الدعم المالي لحماية الأفراد والصحافيين المُعرّضين للتهديد، كذلك يجري المركز أبحاثًا وينشر بيانات عن الوسائل الإعلامية التقليدية والرقمية في لبنان، مثل «مرصد ملكية وسائل الإعلام» بالتعاون مع «مراسلون بلا حدود»[٥]. تجدر الإشارة إلى أن SKeyes يرفع الوعي من خلال الشراكة مع منظّمات المجتمع المدني المحلّية والجامعات الدولية والشبكات والمنظّمات الدولية الأخرى. أيضًا، اشترك SKeyes مع مؤسّسة مهارات في صياغة قانون جديد للإعلام، يحمل الرقم ٤٤١/١٠/٢٠١٨، وقد اقترحه النائب غسان مخيبر في البرلمان. يعمل المركز مع IFEX[٧] و Front Line Defenders[٨] من بين العديد من المنظّمات الأخرى، من أجل عرض القضايا اللبنانية على الصعيد العالمي والسعي للحصول على دعم دولي مثل التمويل والمساعدة الفنية[٩]. تدّعي مؤسّسة سمير قصير أنها تتلقّى التمويل من خمسة مصادر معًا، على الأقل، لعدم تعزيز التبعية لأي طرف، ويشمل المموّلون كلٌّ من الاتحاد الأوروبي، ووزارات خارجية النروج وهولندا وفرنسا، وصندوق سيغريد راوزينغ.

أمّا SMEX فهي من منظّمات المجتمالع مدني البارزة والمتخصّصة في الحقوق الرقمية، إذ تنشط في إجراء التدريب والبحث والمناصرة حول الاتصالات الاستراتيجية وحقوق الإنسان المتعلّقة بالعالم الرقمي. تحصل على التمويل من مؤسّسة فريدريش ناومان، ومعهد الجزيرة للإعلام، واليونسكو، وفايسبوك، وغيرها (Funders, Partners, & Clients، ٢٠١٨). تعتبر SMEX أن التعاون هو أداة رئيسية لعملها في مجال حرّية التعبير، ذلك من خلال تبادل المعرفة مع منظّمات المجتمع المدني الأخرى، الذي يسمح بالتفاعل بطريقة غير مُلزمة لتخصيص الخدمة المناسبة للحالة المناسبة، على سبيل المثال، بإحالة شخص يحتاج إلى مساعدة قانونية إلى منظّمة مجتمع مدني أكثر قدرة على تقديم تلك المساعدة[١٠]. أيضًا تحافظ على العلاقات الوظيفية مع صانعي السياسات، مثل رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات النيابية نديم الجميل، وتناقش معهم بشكل دائم الأمور المتعلّقة بحرّية التعبير على الإنترنت. تنظّم SMEX العديد من الفعاليات مثل مؤتمر Bread and Net[١١]، وتهتم بصيانة مواقع إلكترونية مثل Cyrilla[١٢] وMuhal، وهي قواعد بيانات لحرّية التعبير على الإنترنت أُطلقت في العام ٢٠١٩. تهدف Muhal إلى زيادة الوعي من خلال أرشفة ومتابعة قضايا حرّية التعبير عند حدوثها، ويمكن لزوّار الموقع الإبلاغ عن حالة ما فيحقّق فيها فريق البحث في SMEX وتُضاف إلى القائمة الشاملة (SMEX، ٢٠١٩).

أمّا ALEF فهي منظّمة غير حكومية تركّز على قضايا حرّية التعبير الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي. يدافع فريق الموظّفين والمتطوّعين التابع لها عن هذه الحالات ويراقبها، وحاليًا يراجع قانون

٤ مقابلة شخصيّة مع أيمن مهنا.
٥ طوّر «مرصد ملكية وسائل الإعلام» كأداة لرسم خرائط ووضع لوائح حول مالكي الوسائل الإعلامية، المطبوعة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، بهدف خلق بيانات عامّة ومحدّثة باستمرار. أيضًا يقيّم هذا المرصد ظروف السوق والبيئة القانونية. http://lebanon.mom-rsf.org/en/about/faq/
٦ يعترف القانون بحرّية التعبير في الوسائل الإعلامية التقليدية وغير التقليدية (مثل وسائل التواصل الاجتماعي)، ويلغي التوقيف الاحتياطي وعقوبة السجن والاستجواب في المخافر أو الاستدعاء إليها في قضايا وحالات حرّية التعبير. أيضًا يمنع الصحافيين والناشطين والمواطنين الحقّ بعدم حضور المحاكمات شخصيًا بل تمثيلهم بمحامي.
٧ شبكة عالمية تضمّ أكثر من ١٠٠ منظّمة يربطها التزام مشترك بالدفاع عن حرّية التعبير وتعزيزها كحقّ أساسي من حقوق الإنسان.
٨ تأسّست في دبلن في العام ٢٠٠١، هدفها الرئيسي حماية المدافعين عن حقوق الأشخاص المعرّضين للخطر، والأشخاص الذين يعملون سلميًا لصالح أحد أو كلّ الحقوق المنصوص عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٩ مقابلة شخصية مع أيمن مهنا.
١٠ مقابلة شخصية مع عبد قطايا.
١١ مؤتمر حول حرّية التعبير والحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
١٢ قاعدة بيانات على الإنترنت تجمع القوانين والمراسيم والسوابق القضائية والقرارات القضائية المُرتبطة بحرّية التعبير سواء في لبنان أو على نطاق أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية[١٣] الذي أقرّه البرلمان في العام ٢٠١٨. عقدت ALEF مناقشات عدّة مع نديم الجميل، ووزير العدل السابق سليم جريصاتي، ورئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية ميشال موسى. على الرغم من انفتاح المسؤولين الحكوميين على الحوار، إلّا أن هذه الاجتماعات لم تسفر عن أي نتيجة. لقد كان واضحًا أن غالبية صانعي السياسات غير مهتمّين بالمشاركة في مناقشات سياسية حقيقية وشاملة مع منظّمات المجتمع المدني، وهو ما يجعل هذه العلاقات غير مؤثّرة[١٤].

يعمل المركز اللبناني لحقوق الإنسان (CLDH) من خلال المناصرة وتقديم المساعدة القانونية للأفراد. على غرار SKeyes، يحاول المركز الاستفادة من علاقته بالمنظّمات الدولية لتقديم المشورة لهم بشأن التطوّرات المحلّية. يأتي معظم تمويلهم من مانحين دوليين، مثل سفارة سويسرا وسفارة الدنمارك ومؤسّسة الدول المفتوحة (Open States Foundation). أيضًا، تمّ التحقيق مع رئيس المركز وديع الأسمر من قبل مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية في آب/أغسطس ٢٠١٨، بعد أن غرّد[١٥] عن دعابة طالت شخصية دينية. استمرّ التحقيق معه نحو ست ساعات، وجذب دعم الناشطين الذين تجمّعوا خارج المكتب لمطالبة السلطات باحترام حقّ الأسمر في حرّية التعبير (The Daily Star، ٢٠١٨). استشهد الأسمر أثناء التحقيق بالمادة ٤٧[١٦] من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تسمح للمتّهم بالتزام الصمت، ورفض حذف تغريدته، وهو طلب غالبًا ما تفرضه القوى الأمنية في حالات مماثلة[١٧]. وبحسب الأسمر، من المرجّح أن يواجه الذين يفتقرون إلى الدعمين القانوني والشعبي، الذي حصل عليهما، اعتقالات أطول وأساليب ترهيب خلال الاستجواب.

في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، كتبت منظّمات حقوقية لبنانية رسالة مفتوحة إلى مفوّضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان لإبلاغ مكتبها عن ارتفاع عدد الناشطين والصحافيين الذين يخضعون للتحقيق والاستجواب والاعتقال في لبنان، وتؤكّد الرسالة أن الانتهاكات غالبًا تتعلّق بمنشورات على حسابات خاصّة على وسائل التواصل الاجتماعي (The Daily Star، ٢٠١٨).

العوامل المؤثّرة

تُعدُّ طبيعة النظام القانوني والسياسي في لبنان من العوامل الأساسية التي يجب مراعاتها عند مناقشة القضايا المتعلّقة بحرّية التعبير. غالبًا ما يكون تطبيق القوانين في لبنان انتقائيًا، ويتأثر بشدّة

١٣ يقدّم القانون نهجًا شاملًا في المعاملات الإلكترونية ويتضمّن القسم الخامس منه حماية البيانات الشخصية التي تشمل حالات جمع البيانات الشخصية ونطاق استخدامها، بالإضافة إلى وجود أحكام جزائية تحمي هذه المعلومات.
١٤ مقابلة شخصية مع جورج غالي.
١٥ كانت التغريدة حول منشور على الفايسبوك كتبه الكوميدي شربل خوري الذي حُقّق معه في تموز/يوليو ٢٠١٨.
١٦ المادة ٤٧ من قانون العقوبات تنصّ على «إن امتنعوا (المتهمين) أو التزموا الصمت فيشار إلى ذلك في المحضر ولا يحقّ لهم إكراههم على الكلام أو استجوابهم تحت طائلة بطلان إفاداتهم».
١٧ مقابلة شخصية مع وديع الأسمر.

أو يُسرّع تطبيقه بدوافع سياسية، فضلًا عن أن التكوين الديني والسياسي المتنوّع في لبنان سمح ببقائه حرًّا نسبيًا بالمقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة، حيث لا يمكن لمجموعة ما أن تحكم البقية. مع ذلك، تلعب الحساسيات السياسية والدينية دورًا بارزًا في تحفيز الأفراد على تقديم شكاوى حول قضايا مُرتبطة بحرّية التعبير[١٨]. إذ تُرسم خطوط حمراء لحرّية التعبير، بشكل أساسي، حول الجيش، والرموز الوطنية مثل رئيس الجمهورية، والنخب السياسية، والأديان والشخصيات الدينية[١٩]. تصعّب هذه الخطوط الحمراء على منظّمات المجتمع المدني إمكانية تحدّي السلطات، التي غالبًا ما تخلط العلاقة بين الانتماء الديني للفرد والانتماء السياسي للاستفادة من الدعم الشعبي.

بالنسبة لمنظّمات المجتمع المدني التي تحمي حرّية التعبير، فهي تطالب بتعديل قوانين الإعلام والنشر والقوانين المدنية والجنائية. تعتبر تسمية المسؤولين المتورّطين في قمع الحقّ في حرّية التعبير وفضحهم من العوامل التي تشجّعها بعض منظّمات المجتمع المدني مثل ALEF وCLDH. أمّا الاعتقالات العلنية فقد جعلت المواطنين أكثر وعيًا بالحوادث المتعلّقة بحرّية التعبير، ولكنّها لم تكتسب الزخم المناسب لتأطير المسألة كقضية حقوقية. إلى ذلك، أضافت SKeyes أن على منظّمات المجتمع المدني تركيز اهتمامها على بناء علاقات مع شركات التكنولوجيا الكبرى من أجل اكتساب الخبرة في الخوارزميات التي تحكم وسائل الإعلام الرقمية، والعمل عن كثب مع القضاة لإصدار اجتهادات في القضايا المُتعلّقة بحرّية التعبير ولذلك لتحسين الفعالية. على الصعيد الدولي، كتب المُقرّر الخاص حول الحقّ في حرية الرأي والتعبير في الأمم المتّحدة، ديفيد كاي، رسالة حثّ فيها الحكومة اللبنانية على إلغاء أحكام التشهير في قانون العقوبات وتقييد مشاركة الأجهزة الأمنية في القضايا المُتعلّقة بالتعبير (هول، ٢٠١٨).

لا تزال وسائل الإعلام التقليدية، التي تمتلك قوّة تأثير، مشتّتة ومنقسمة، فعلى الرغم من التغطية المتزايدة لقضايا توقيف الصحافيين، إلّا أن العديد من القنوات الإعلامية التقليدية لم تطوّر مقارباتها حيال هذه القضية، وبالتالي لا تزال تغطيتها ضئيلة نسبيًا. يُنظر إلى ذلك على أنه نتيجة سيطرة الطبقة السياسية، المباشرة وغير المباشرة، على وسائل الإعلام التقليدية الرئيسية الأكثر متابعة في البلاد وقدرتها على تشكيل الرأي العام نتيجة ذلك[٢٠]. في الواقع، يتمّ الإعلان عن معظم الحالات على وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من المنصّات الرقمية، التي لا تتبع ضرورة جداول الأعمال المفروضة.

على الرغم من التمويل المُتاح لقضايا الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان، إلّا أن تمويل حرية التعبير لا يزال من الأفكار الجديدة نسبيًا في لبنان. في خطوة إيجابية، تمكّنت منظّمات المجتمع المدني من إقناع المانحين بأهمّية هذه القضايا، وبدأ الاتحاد الأوروبي في قبول طلبات تمويل المبادرات المُرتبطة بحرّية التعبير، ومنح هذا التمويل بين أواخر العام ٢٠١٩ وأوائل العام ٢٠٢٠. بناءً على هذا التطوّر، يعتقد مدير SKeyes، أيمن مهنا، أن منظّمات المجتمع المدني سوف تكون مُجهّزة بشكل أفضل في نضالها عندما يصبح التمويل أكثر سهولة.

لحظات تحويلية

في العام ٢٠٠٩، أطلقت اللجنة البرلمانية للإعلام والاتصالات ورشة عمل لإعادة هيكلة قانون المطبوعات[٢١]، الذي يحكم قواعد وتنظيم وسائل الإعلام المحلّية. ركّزت التعديلات على ثلاثة إصلاحات رئيسية؛ بحيث يمنح الإصلاح الأوّل المؤسّسات الإعلامية إمكانيّة التأسيس على أساس «العلم والخبر» بدلًا من نظام الترخيص القديم. ثانيًا، حظر التوقيف الاحتياطي في قضايا النشر لتوفير المزيد من الحرّية للصحافة. والثالث والأهمّ، يتعلّق بتعريف الصحافة الرقمية من أجل إرساء إطار قانوني لها (حلاوي، ٢٠١٨). لسوء الحظ، ذكر رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله أن العمل التشريعي يقتضي دراسة مشروع القانون من قبل لجنة الإدارة والعدل قبل التصويت عليه في البرلمان، وأضاف أن مشروع القانون توقّف لنحو ١٠ سنوات بسبب الخلاف السياسي حول قانون الانتخابات الأخير (حلاوي، ٢٠١٨). إلى ذلك، قدّم القاضي السابق والنائب جورج عقيص اقتراحًا آخر مماثلًا[٢٢]، ومن ضمن الإصلاحات المُقترحة، يلزم أحدها توضيح وضعية الفضاء الرقمي من خلال تعديل المادة ٢٠٩[٢٣] من قانون العقوبات (الوكالة الوطنية للإعلام، ٢٠١٨). تجدر الإشارة إلى أن القانون ٢٠١٩/٨١[٢٤] الذي صدر حديثًا ضمّن الفضاء الرقمي كإضافة إلى المادة ٢٠٩، وحلّ الغموض الكامن باعتبار وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للنشر. وعلى الرغم من أن هذا القانون قد يبدو تقدّميًا، إلّا أنه يمنح المحاكم الاختصاص القضائي للنظر بقضايا الفضاء الرقمي المُرتبطة بحرّية التعبير، وبالتالي يعطي السلطات السياسية قبضة قانونية لممارسة القمع (مهنا، ٢٠١٩).

تعليقًا على قضية شمس الدين، دعا وزير الدفاع إلياس بو صعب، إلى التعامل المناسب مع قضايا حرّية التعبير، خصوصًا عند النظر فيها أمام المحاكم العسكرية باعتبارها اختصاصًا غير طبيعي ينصّ عليه القانون (Beirut Observer، ٢٠١٩). لاحقًا، اقترحت النائبة بولا يعقوبيان في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩، قانونًا مُعدّلًا، أطلقت عليه اسم «قانون آدم»[٢٥]، لحماية حرّية التعبير، ونصّ على حصر اختصاص المحكمة العسكرية بالعسكريين فقط (موقع النائبة بولا يعقوبيان الرسمي، من دون تاريخ)، بحيث تُلغى محاكمة الصحافيين أمام المحاكم العسكرية بحسب هذا الاقتراح.

إلى ذلك، أصدر المُشرّع بعض التغييرات الطفيفة التي تقونن قمع حرّية التعبير عبر المنافذ الرقمية تبعًا لقانون المعاملات الإلكترونية والحقوق الرقمية، وذلك من خلال منح السلطات أداة سياسية مُعزّزة، فيما لا يزال على المُشرّع فصل قضايا حرّية التعبير عن المحاكم العسكرية، خصوصًا عند انتقاد السلطة العسكرية. لكن بشكل عام، لا تزال عملية صنع السياسة غامضة وقاصرة، بل وحتّى رجعية.

نتيجة السياسة

على الرغم من العلاقات مع المسؤولين الحكوميين، لم تتمكّن منظّمات المجتمع المدني من تأمين التغيير المطلوب في السياسة. الهدف المباشر لمنظّمات المجتمع المدني هو تعديل قوانين الإعلام والنشر والقوانين المدنية والجنائية، للحدّ من العقوبات المتعلّقة بالقدح والذمّ والتشهير أو إلغائها. في نهاية المطاف، تسعى منظّمات المجتمع المدني إلى تقليل عدد الاعتقالات المُتعلّقة بحرّية التعبير والطريقة المُتبعة لمعالجة هذه القضايا على المستوى الحكومية والأمني والعام.

الدروس المُستفادة

- على الرغم من العلاقات مع صانعي السياسات الرئيسيين، لم تكن منظّمات المجتمع المدني قادرة على إحداث إصلاح إيجابي في السياسة بسبب القيود المتأصّلة في السياق السياسي اللبناني. في المقابل، سنّ صانعو السياسات قوانين تحدّ من حرّية التعبير والصحافة الرقمية عبر دمج القضايا المُتعلّقة بهذه الأخيرة ضمن قانون العقوبات. في الواقع، يعتبر التعامل مع السلطة السياسية التحدّي الأكبر الذي يواجه منظّمات المجتمع المدني.
- تعرقلت مبادرات منظّمات المجتمع المدني وعملها بسبب نقص التمويل المُخصّص لمبادرات حماية حرّية التعبير، بحيث تعمل راهنًا بأقصى طاقاتها. لكن من المتوقّع أن يفتح تمويل الاتحاد الأوروبي الباب أمام مزيد من التمويل الدولي لهذه المنظّمات وبالتالي تحسين عملها.
- لا يمكن التغاضي عن سيطرة الجماعات السياسية واللاعبين الحكوميين والمؤسّسات التابعة لها على وسائل الإعلام التقليدية الرئيسية، بعد ملاحظة عدم وجود تغطية إعلامية كبيرة للقضايا المُتعلّقة بحرية التعبير. في الواقع، تعيق قلّة اهتمام وسائل الإعلام التقليدية جهود منظّمات المجتمع المدني لزيادة الوعي وتشكيل النقاش العام حول هذه القضية. نتيجة لذلك، يُنشَر معظم المعلومات المُتعلّقة بقضايا حرّية التعبير، بشكل أساسي، على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصّات الوسائط الرقمية الأخرى.

١٨ مقابلة شخصية مع وديع الأسمر.
١٩ مقابلة شخصية مع أيمن مهنا.
٢٠ مقابلة شخصية مع أيمن مهنا.
٢١ الصادر في العام ١٩٦٢، والذي يحكم الجرائم المُرتبطة بالنشر.
٢٢ على سبيل المثال، يفرض الإصلاح الأوّل إلغاء التوقيف الاحتياطي.
٢٣ تحدّد هذه المادة من قانون العقوبات وسائل النشر.
٢٤ الصادر باسم قانون حماية البيانات والمعاملات الإلكترونية، وهو يعطي إطارًا لاقتصاد التجارة الإلكترونية، ويعدّل مواد عديدة موجودة في قانون العقوبات والقانون المدني وقانون التجارة. تعرّض هذا القانون للانتقاد من المُتخصّصين كونه يعطّل تأمين العدالة انطلاقًا من تعديله مواد عديدة قد تكون عرضة للإبطال.
٢٥ صيغ القانون بالاستناد إلى محاكمة آدم شمس الدين.

المراجع:

Beirut Observer (2019, March 08). Limatha youhakam amam al mahkama alaaskariya?: tadamon wase' maa Adam Chamseddine.. wawazeer al'ealam la youmane'! [Why be tried in a military court?: mass support to Adam Chamseddine.. the minister of information doesn't mind]. Retrieved from https://www.beirutobserver.com/2019/03/89625/

Funders, Partners & Clients. (2018, January 24). Retrieved April 8, 2019, from https://smex.org/funders/

Halawi, G. (2018, June 18). Fadlallah lil 'Akhbar: Qawanin al'Ilaam baliyah [Fadlallah to Al-Akhbar: Media Rules and Regulations are Outdated] Retrieved from https://al-akhbar.com/Politics/252276

Hall, R. (2018, September 2). UN Special Rapporteur urges Lebanon to act over freedom of expression crackdown. Retrieved June 4, 2019, from https://www.thenational.ae/world/mena/un-special-rapporteur-urges-lebanon-to-act-over-freedom-of-expression-crackdown-1.766129

Mhanna, M. (2019, May 31). Molahazat hawl qanoon almo'amalat al electroniyya: horiyyat altaabir that rahmat alniyaba alaama [Comments on the E Transaction Law: Freedom of Expression under the mercy of the Public Prosecutor's Office]. Retrieved from http://www.legal-agenda.com/article.php?id=5625&fbclid=IwAR0R_URez-mNkAJnHa8T1leI0R5jxvzyb6xZfMlU8wlYO9IDeO-GWcl-v_ME

MP Paula Yaacoubian Official Website. (n.d.). Paula Yaacoubian tataqadam bi'iqtirah qanoun Adam litaadil baad ahkam qanoon al qada' alaaskari wa haser salahiyatoh bil aaskariyeen [Paula Yaacoubian proposes Adam's Law trying to amend articles from Military Court Law in effort of restricting jurisdiction to military personnel]. Retrieved from https://paulayacoubian.com/press.php?id=76

National News Agency. (2018). Iqtiraha qanounayn li'okais limane' altawqif alehtiyati fi jaraeim almatbouaat wataadil almadah 209 men qanoon al'oukoubat [Two proposals presented by MP Okais to revoke provisional arrests in media crimes and the amendment of article 209 in the penal code]. Retrieved from http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/363026/nna-leb.gov.lb/ar

Saghieh, N. (2019, May 29). Trying Adam Chamseddine: Prosecution Instead of Praise. Retrieved from https://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=5379

SKeyes. (n.d.). Who We Are | SKeyes Media. Retrieved from http://www.skeyesmedia.org/en/Who-We-Are

SKeyes. (n.d.). Media Ownership Monitor Lebanon. Retrieved June 5, 2019, from http://lebanon.mom-rsf.org/en/

SMEX. (2019, March 01). SMEX launches Muhal, its FoE-related case online database. Retrieved from https://smex.org/smex-launches-muhal-its-foe-related-case-online-database/

The Daily Star. (2018, September 1). Asmar: I stayed silent at ISF questioning. Retrieved from http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2018/Sep-01/461964-asmar-i-stayed-silent-at-isf-questioning.ashx

Vargas, J. A. (2012, February 17). Spring Awakening. Retrieved from https://www.nytimes.com/2012/02/19/books/review/how-an-egyptian-revolution-began-on-facebook.html

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub